• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

العازمي: المرحلة المقبلة بحاجة إلى حكومة تكنوقراط

مخلد العازمي

قال النائب السابق مرشح الدائرة الاولى مخلد العازمي ان الحركة السياسية عادت الى حيويتها والقضاء حصن مرسوم الصوت الواحد ووضع النقاط على الحروف وجنب البلاد فوضى سياسية، مشيرا الى ان النواب تحت قبة عبدالله السالم يمثلون الشعب بأكمله ومحاولة تكميم الافواه وارهاب النواب فشلت وسيكون صوت الحق دائما هو الاعلى. وأضاف العازمي ان أهمية هذا الحكم تأتي لتنتصر أيضا للدستور الكويتي الذي كان هناك من يحاول تعطيله وتفريقه من محتواه، مطالبا الشعب بدعم المرشحين القادرين على الالتزام بقسمهم وحماية مصالح الشعب ورعايتها، مؤكدا ان المرحلة المقبلة ستكون مرحلة مفترق طرق ويجب أن يحسن الناخب الاختيار ويجب ان يكون هناك إنجاز ملموس من الحكومة والمجلس. فالمواطن ينتظر منا الكثير لننجزه خلال المرحلة القادمة.

وذكر العازمي ان الحالة الماضية كانت محبطة للغاية لدى الجميع وبعض الوزراء وصلوا لمرحلة من الاحباط في العمل وهنا يكمن الخطر، مشيرا الى ان الكويت مرت بظروف سياسية احلك من هذه ولكن هناك من يريد الاصلاح واجتياز ما يحصل لان هذا البلد اجتاز كل الازمات وانا متفائل وقادرون على العطاء. وشدد العازمي على ضرورة ان تكون هناك اجندة حكومية نيابية قابلة للتنفيذ ومعروفة التواريخ حتى يمكن العمل والانجاز من خلالها والا تكون مرتبطة بأي خلافات تقع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لافتا إلى ان هذا الامر يمكن تحقيقه خلال المرحلة المقبلة بوجود حكومة تكنوقراط ومجلس قوي قادر على الانجاز ومحاسبة اي وزير.

وأشار العازمي ان المجلس السابق لم يوفق في معالجة هموم المواطن وغالبية نوابه خرجوا عن دورهم النيابي وحسهم الوطني تجاه القضايا العامة وتفرغوا للمشاحنة والاسراف في استخدام الادوات الدستورية مما اعطى انطباعا سيئا عن المجلس في الوقت الذي كان هناك هروب حكومي من بعض الاستجوابات المستحقة.

الناخب يقع على عاتقه معرفة أن العضوية أمانة وتكليف

فيصل الهاجري: حصافة الكلام ومهارة اللسان ليست الصك الوحيد لنيل ثقة الناخبين

بيّن مرشح الدائرة الخامسة فيصل محمد الهاجري أن بعض مرشحي مجلس الأمة يتسابقون في اختزال الأمور السياسية دون الآخرين، وأن البعض منهم يعتقد أنه بات يملك مفاتيح النجاح إن دخل قاعة عبدالله السالم ناسيا أو متناسيا أن هناك أمور يجب توافرها في عضو مجلس الأمة، مؤكدا أن حصافة الكلام ومهارة اللسان ليست هي الصك الوحيد لنيل ثقة الناخبين.

و تساءل ماذا تعني تلك العوامل وحدها إذا لم تقترن بصدق الحديث مع الصراحة والإحساس بمتطلبات الدين الحنيف ثم الوطن والناخب بعد ذلك على حد سواء، موضحا أن الناخب يقع على عاتقه معرفة أن عضوية مجلس الأمة أمانة وتكليف محاسب عليها أمام العزيز الحكيم ثم ان من يعتقد أنها باب للوجاهة والمفاخرة فعليه أن يعيد حساباته من جديد.

وأكد أن عضو المجلس لا بد له أن يكون على إطلاع واسع ورأي قاطع ملما بقوانين البلاد عارفا وليس متعارفا ناهلا من بحور المعرفة بجميع الآراء الثابتة والأمور الشاهدة، لافتا إلى أن تلك الأمور تعتبر جواز المرور إلى المجلس.

وقال على المرشح والناخب معا أن يدركا أن ميزان الاختبار يكون في حسن الاختيار وأن الطريق الصحيح في تأسيس أركان جديدة لمجلس الأمة والاتجاه نحو استقرار البلاد وحماية العباد يكون من خلال ثقافة احترام الآخرين وعدم حجر الآراء وتسفيهها إلا إذا كانت فيها معصية ووجل.

وأكد الهاجري أن لديه برنامجا انتخابيا متميزا ومغايرا لما يطرحه الآخرون في كل موسم انتخابي جديد وأن هذا البرنامج قد استغرق منه الوقت الطويل في انجازه، واعدا ومعاهدا الناخبين بأن يكون عند حسن ظن الجميع وأن يكون تحت غطاء وطني شامل يجنب البلاد الأزمات السياسية المتكررة وأن يكون على شكل قوانين جديدة ومشاريع مستحدثه ومبتكرة تطرح لأول مرة.

فيصل الهاجري

التقى الناخبين في الصليبخات تحت عنوان "وعد وإنجاز" أول من أمس

أحمد لاري: المجلس القادم سيكون داعماً لمسيرة الاستقرار

أحمد لاري

«وعد وانجاز» تحت هذا العنوان يواصل مرشح الدائرة الثانية احمد لاري لقاءاته مع ناخبي الدائرة، وتجلى ذلك في اللقاء الذي جمعه مع حشد من الناخبين في منطقة الصليبخات مساء اول من امس. وتطرق لاري الى نجاح انتخابات ديسمبر 2012 والذي ما كان ان يتم من دون المشاركة الفاعلة للناخبين والمرشحين، اليوم التحدي امامنا هو في رفع نسبة المشاركة بانتخابات 27 الجاري والتي ستكون انتخابات ناجحة بهذه المشاركة المتنوعة من الجميع، وسيكون المجلس القادم داعما لمسيرة الاستقرار التي بدأناها وتحقيق هذا الكم الكبير من الانجازات خلال الاشهر الستة من عمر مجلس ديسمبر 2012 قبل قرار المحكمة الدستورية بابطال عملية انتخابه.

وعدد لاري الكثير من الانجازات من خلال اقرار العشرات من اقتراحات القوانين التي حملت الحلول للعديد من المشاكل التي يعاني منها المواطنون ومن ابرزها: قانون المشروعات الصغيرة وقانون التأمين ضد البطالة وصندوق دعم الاسرة وقانون جديد للجمعيات التعاونية ومنح العسكريين المتقاعدين معاشات استثنائية وزيادة علاوة الاولاد من 50 الى 75 دينارا وتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الاشراف على الاتجار بالسلع وتحديد اسعار بعضها وتعديل بعض احكام الرعاية السكنية ومساواة المرأة بالرجل بالقرض الاسكاني ومنحها بدل ايجار وقانون منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد للموظفة الكويتية، هذا بالاضافة الى اقرار العديد من مراسيم القوانين. وقال لاري ان اقتراحات القوانين هذه وغيرها التي سبق ووعد ان تحظى بالاولوية في عمله مع زملائه النواب في مجلس امة ديسمبر 2012 ما كانت لتتحقق لولا حالة الاستقرار التي حققوها معا مجلسا وحكومة، ولولا عودة الحياة الطبيعية الى المسار التشريعي بعد سنوات من التأزيم، مشيرا الى ان قضية ابطال انتخابات مجلس الامة من خلال الاحتكام للمحكمة الدستورية هو نهج دستوري، سواء اتفقنا او اختلفنا معه، نجح في تثبيت الاستقرار السياسي وحصن الممارسة الديموقراطية عبر صناديق الاقتراع. واكد انه رغم الفترات القصيرة بين عملية انتخاب واخرى، ورغم ما تتركه عند الناخب والمرشح من ضغوط وما تحمله من جهود على مؤسسات واجهزة الدولة، رغم كل هذا، يسجل الكويتيون مع كل انتخابات تتم دعوتهم اليها النجاح تلو النجاح في ترسيخ استقرار ممارستهم الديموقراطية والسياسية، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على وعي الشعب الكويتي باهمية المشاركة الديموقراطية في اختيار مستقبله ومستقبل الاجيال القادمة. ودعا لاري في ختام كلمته الى المشاركة في الانتخابات القادمة وان يختار الناخب وبمطلق حريته وارادته، من يراه الاصلح لتمثيله في كل ما يخدم مصلحة الكويت ومصالح المواطنين، ويحسن ا دارة البلد في تشريعات تحمي وجوده ومستقبله.

أكد أن الاستجواب تخدم الصالح العام لا المصالح الضيقة

فيصل الرشيدي: مواجهة المستهترين بهيبة القانون والدولة

طالب مرشح الدائرة الرابعة المحامي فيصل صقر الرشيدي بألا يكون المجلس المقبل مكانا للمهاترات والصراعات غير المجدية، وألا يدور المجلس في حلقة مفرغة من دون نتائج ملموسة تخدم صالح الشعب، مشددا على «وجوب مواجهة المستهترين بهيبة القانون والدولة»، مؤكدا انه «لا استقرار من دون تطبيق القوانين على الجميع من دون استثناء مبينا أن أداة الاستجواب رغم أهميتها «يتعين ان تخدم الصالح العام وان تستخدم في مكانها الصحيح بعيدا عن التهديد لتحقيق مصالح ضيقة أو لمجرد الاستهلاك الدعائي والإعلامي».

واستغرب الرشيدي من بعض الأعضاء في المجالس السابقة بأنهم «لم يكونوا على قدر المسؤولية حتى أن بعضهم لم يحضر جلسات المجلس كلها ولم يشارك في اللجان بشكل فعال وحقيقي، مضيفا في المقابل ثمة وزراء لم يحالفهم الحظ في تصريحاتهم الإعلامية غير المدروسة ما تسبب في ايجاد مشكلات مع اعضاء من مجلس الأمة وادخلوا البلاد في دوامة من الصراعات لا طائل من ورائها».

وتوجه الرشيدي للناخبين والناخبات بأنه يجب وضع مصلحة الكويت نصب أعينهم وهم يتوجهون إلى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم، مؤكدا أن مستقبل البلاد سيتوقف على هذا الاختيار، معربا عن أمله في أن تدخل الكويت إلى مرحلة جديدة يتم التركيز فيها على حل القضايا الشائكة والدفع بعجلة التنمية والنمو والازدهار بغض النظر عن نتائج الانتخابات «فالكويت هي الأهم وهي اولا واخيرا» لا طائفية لا قبلية والكويت موحدة بأهلها.

وأضاف أنه لابد ألا تكون الفترة القادمة كسابقاتها من حيث التأجيل والتسويف والمماطلة في حسم القضايا، مطالبا بالمباشرة في وضع الخطط والدفع بالعملية التنموية إلى الأمام «إذ لا مجال للتأجيل بينما الدول الأخرى التى قطعت مراحل متقدمة في مسألة التطوير» واتخذت قراراتها بعناية ودراسة فائقة وكان سبب النجاح هو الجرأة في اتخاذ القرارات، مضيفا «اننا إذا بقينا نعتمد على تشكيل اللجان والمماطلة فإننا سنظل على حالنا هذه بل وسنصل الى حال اسوأ، مشددا على أهمية اتخاذ القرارات.

فيصل الرشيدي

طالب وزارة الداخلية بالتصدي لجرائم الرشاوى

راكان بن حثلين: شراء الأصوات.. على عينك يا تاجر من خلال تسعير الأصوات وحجز الجناسي

راكان بن حثلين

طالب الناشط السياسي راكان بن حثلين وزارة الداخلية بالتصدي لمسؤولياتها في مكافحة الرشاوى الانتخابية وعدم صم آذانها عن الحديث السائد على الساحتين السياسية والاعلامية بخصوص تفشي المال السياسي في بعض الدوائر السياسية.

وقال بن حثلين ان الحديث رائج هذه الايام وبشكل كبير عن شراء الاصوات وعلى عينك يا تاجر وفي دوائر معينة اكثر من غيرها، ولا يعقل ان تكون الاجهزة الامنية غائبة او مغيبة عن المعلومات التي تردد بين اهل الكويت عن تسعيرات الاصوات وحجز الجناسي.

واكد بن حثلين ان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية هو المسؤول الاول عن هذا الملف، وسيتحمل التبعات السياسية لأي مظاهر تعكر العملية الانتخابية وتشوه صورة الديموقراطية الكويتية، مبينا ان هذا الملف لا يمكن السكوت عنه ويستحق تحريك المساءلة السياسية على اعلى المستويات.

ورفض بن حثلين محاولة التأثير على ارادة الناخبين من خلال عمليات شراء الاصوات من اجل ولادة مجلس مشوه، مؤكدا ان من يعتمدون على شراء الاصوات من اجل حصد أصوات الناخبين لا يمكن ائتمانهم على مصالح الشعب ومكانهم السجن وليس قاعة عبدالله السالم، كما أن من يبيع صوته يبيع الوطن الذي ضمن له هذه الحقوق والمكتسبات الدستورية.

من جهة اخرى، دعا بن حثلين وزارة الداخلية على نصب قاعات مكيفة أمام اللجان الخاصة لاقتراع الناخبين في مختلف الدوائر من اجل التخفيف عن الناخبين ومناديب المرشحين من مواجهة حرارة الأجواء الملتهبة المتوقعة في يوم الاقتراع، خصوصا انه يوم في شهر رمضان المبارك، مما يزيد من أعباء الصيام على المواطنين، وتخصيص كبائن أو شاليهات مكيفة لرجال الأمن الذين يتحملون مشقة تنظيم العملية الانتخابية.

كما دعا المرشحين والمناديب كذلك الناخبين إلى الابتعاد عن أي مظاهر تتنافى مع آداب وروحانية هذا الشهر الفضيل، والتعاون مع رجال الأمن من اجل تسهيل أداء واجبهم في ضبط الأمن والإشراف على العملية الانتخابية. وشدد على ضرورة تضافر جميع الجهود من اجل إنجاح العملية الانتخابية واظهارها بأبهى صورة، معتبرا أن العملية الديموقراطية هي البيرق الذي تتميز به الكويت ونتباهى به أمام دول وشعوب المنطقة، وبالتالي فمن واجبنا أن نحافظ على الصورة المشرقة للديموقراطية الكويتية.

ناشد رئيس الوزراء التدخل لوقف القرار

الحادور: تسريح العسكريين الخليجيين انعكاساته سلبية

طلال الحادور

ناشد مرشح الدائرة الرابعة طلال الحادور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بالتدخل الفوري لوقف قرار تسريح العسكريين الخليجيين والبدون الذين قضوا سنوات طويلة في خدمة الكويت وأهلها وحماية أراضيها من عملهم في وزارة الدفاع، متسائلا: كيف يصدر هذا القرار في مثل هذا البلد المعطاء. واعتبر الحادور في تصريح أن قرار تسريح العسكريين ليست له أسباب تبرر اتخاذها، لافتا الى أنه في الوقت الذي ننتظر فيه من وزارة الدفاع رد الدين لهؤلاء العسكريين الذين تفانوا في خدمة البلد وضحوا بالغالي والنفيس خلال الحروب المختلفة التي شاركوا فيها نجد أن وزارة الدفاع تسرحهم وهم في عز عطائهم.

وأضاف أن الجميع يعلم أن البدون والخليجيين العسكريين هم النواة التي بدأت منها الحياة العسكرية في الكويت سواء في الجيش أو الشرطة في السنوات الاولى من التأسيس، وعطاؤهم استمر لسنوات طويلة وشارك الكثير منهم تحت لواء الجيش الكويتي في الحروب العربية، وكذلك في حرب تحرير الكويت من العدوان الغاشم.

وقال الحادور: كيف للكويت أن ترد الجميل الذي قدمه هؤلاء العسكريون بالنكران وتسريحهم فجأة بلا سابق إنذار، معتبرا أن العسكريين البدون هم أبناء الوطن، حيث شاركوا في بنائه على مدى سنوات طويلة، أما العسكريون الخليجيون فهم أشقاء لنا، لاسيما أن الغالبية منهم ولدوا على هذه الارض وعايشوا أهلها وصاهروهم.

ولفت الحادور الى أن غالبية العسكريين الخليجيين والبدون هم من أبناء كويتيات، وبهذا فإن قرار وزير الدفاع بتسريحهم سيكون ذا انعكاسات سلبية كبيرة عليهم وعلى أسرهم وانه جاء في غير محله، متسائلا: ما موقفنا من بنات الكويت عندما نسرح أبناءهم العسكريين من الخدمة ونحرمهم من العيش الكريم على أرض الكويت. متمنيا من سمو رئيس مجلس الوزراء التمديد لهم في الخدمة العسكرية، لاسيما أنها في أمس الحاجة الى مثل هذه الخبرات التي يجب الاستفادة منها لصقل الجيل الجديد من الشباب الكويتي في السلك العسكري، مؤكدا أنه في حال وصوله الى قبة عبدالله السالم ستكون قضية الدفاع عن مصالح العسكريين الخليجيين والبدون في مقدمة الأولويات.

طالب الحكومة بتطبيق جميع القوانين

كاكولي: الكويت بحاجة إلى التكاتف والتعاضد من أجل الاستقرار

ناشد مرشح الدائرة الثالثة فيصل كاكولي الشعب الكويتي للمشاركة في العرس الديموقراطي واختيار من لديه الامكانيات والكفاءة وذوي الاختصاص والخبرة من اجل العمل على اعادة الحركة السياسية والديموقراطية وانتصار الدستور، خاصة ان الكويت تمتلك كل المقومات اللازمة والامكانيات التي تساهم في حل جميع المشاكل.

واوضح ان البلاد مرت في المرحلة الاخيرة بالكثير من العقبات والصعاب التي عكرت مسيرة الكويت، وعليه فإن هذه الارض بحاجة الى مزيد من التكاتف والتعاضد من اجل الاستقرار في هذه المرحلة، مشددا على اهمية تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تؤدي الى الوحدة الوطنية لحماية الوطن من الفتن والفرقة والتفكك، من هنا على المجلس القادم تحمل المسؤولية والعمل على التصدي للمهاترات والصراعات غير المجدية، مع القيام بحل المشاكل الشعوبية وتفعيل الاجندات الوطنية، كما ان على الحكومة تفعيل جميع القوانين وعدم تركها في الادراج، خاصة ان الشارع الكويتي يئن من تفاقم المشاكل منها تدني مستوى التعليم، وتردي العلاج ومشاكل الإسكان.

وطالب السلطتين التشريعية والتنفيذية بالتعاون والعمل من اجل حل جميع هذه المشاكل وتطبيق القانون الذي يعمل على استكمال المسيرة التنموية والمحافظة على استقرار الدولة.

فيصل كاكولي